التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة

Economic diversification as a strategy for achieving sustainable development

بوزيد سفيان[1]

Bouzid Soufyane[1]

[1] جامعة مستغانم (الجزائر)، soufiane.bouzid@univ-mosta.dz

تاريخ **الاستلام**: 2023/4/01 & تاريخ **القبول**: 2023/7/16 & تاريخ **النشر**: 2023/9/15

ملخص:

يهدف هذا البحث إل إظهار أهمية و دور إستراتيجية التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة حيث توصلنا إلى أن التنويع الاقتصادي أصبح ضرورة حتمية و مسلكا آمنا للتخلص من التبعية للمورد الواحد و سبيل لإرساء الإستدامة خصوصا في الدول التي تركز نشاطها الاقتصادي في مورد واحد كالجزائر، وخلصت الدراسة إلى نتائج مفادها ضعف التنويع الاقتصادي الجزائري وفشل استراتيجيات التنويع بسبب الإعتماد على الريع البترولي وما سببه من تراجع القطاع الصناعي و باقي القطاعات.

كلمات مفتاحية: التنويع الاقتصادي، التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي المستدام.

تصنيفات JEL : E61, F41

Abstract:

This research aims to show the importance and role of the strategy of economic diversification in achieving sustainable development, as we concluded that economic diversification has become an inevitable necessity and a safe path to get rid of dependence on one resource and a way to establish sustainability, especially in countries that focus their economic activity in one resource, such as Algeria, and the study concluded It leads to results that the Algerian economic diversification is weak and the diversification strategies failed due to the dependence on oil rents and what caused the decline of the industrial sector and the rest of the sectors.

Keywords: Economic diversification, sustainable development, sustainable economic growth.

JEL Classification Codes : E61, F41

[1] المؤلف المرسل: بوزيد **سفيان** ، الإيميل: soufiane.bouzid@univ-mosta.dz

المقدمة:

الجزائر من بين الدول الريعية ذات الاقتصاد الأحادي التي تعتمد بشكل كبير على النفط و عليه فإن أي تذبذب في أسعار المحروقات يؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري، هذا ما دفع بالحكومة الجزائرية لمحاولة تبني إجراءات و سياسات اقتصادية تنموية، و إعادة النظر في البحث عن موارد بديلة لقطاع المحروقات تكون قطاعات دائمة و غير زائلة، قصد الخروج من التبعية النفطية و جعل الاقتصاد الجزائري مستداما و أكثر تنوعا كما أن الحصول على اقتصاد قوي مستدام يتطلب البحث في البدائل المتاحة التي تتيح فرصة الانطلاق في مرحلة جيدة، مرحلة " ما بعد البترول " و ذلك بإتباع منهج محكم يشمل كل القطاعات و المجالات بشكل دقيق و متناسق مع الصرامة في تطبيقه و تجسيده على ارض الواقع.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للدراسة في سؤال رئيسي مفاده كالتالي:

كيف تساهم استراتيجية التنويع الاقتصادي في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة؟

أهمية البحث:

يعتمد النمو الاقتصادي في الدول النفطية على الإيرادات المتأتية من النفط والذي يتميز بمجموعة من الخصائص أهمها: درجة التقلب العالية في أسعاره وهو ما يسبب اختلالات عديدة على مستوى الاقتصاد الكلي؛ إمكانية النضوب وهو ما يعني أن الاستغلال المفرط له لتلبية حاجيات الأجيال الحالية قد يحول دون قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها؛ الإيرادات العالية المتأتية منه وهو ما يعمق من الاعتماد عليه في تحقيق النمو ويعيق السعي إلى تحقيق التنويع الاقتصادي.

إن هذه الخصائص التي يتميز بها مورد النفط تشكل خطرا على اقتصاديات الدول المعتمدة عليه، ومن هنا تنبع أهمية مناقشة قضايا التنويع الاقتصادي بالنسبة لهذه الدول، حيث يعتبر التنويع السبيل للتقليل من هذه المخاطر والمحافظة على استقرار الاقتصاد وضمان استدامة التنمية الاقتصادية.

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف، نذكرها في النقاط التالية:

- إبراز المساهمة التي يقدمها التنويع الاقتصادي كسياسة اقتصادية متوازنة تحقق استدامة التنمية وتضمن الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المتاحة؛
- البحث في الحلول الممكنة والإمكانيات المتاحة من أجل التخلص من التبعية للمورد الواحد؛
- إيجاد آليات لتجسيد استراتيجية التنويع الاقتصادي على أرض الواقع.

منهج الدراسة:

لمعالجة مشكلة البحث وتحليل مختلف أبعادها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بفضل مراجعة الأدبيات ذات الصلة بالموضوع، وذلك من حلال المراجع والكتب والدوريات المكتبية، والمواقع الملائمة عل شكة الانترنت، بالإضافة إلى النشرات والدراسات الصادرة عن هيأت رسمية.

الدراسات السابقة :

هناك دراسات عديدة نكتفي بعرض أهمها:

- الدراسة الأولى لـ: **صادق هادي دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية - دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012** رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر ، 2014 ، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز إستراتيجية التنويع الاقتصادي كسبيل آمن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والوقوف على أهم المجهودات التي قامت بها الجزائر من خلال مختلف البرامج التنموية لتطوير وتنمية مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة لتقييم دور الجهود الجزائرية لتنويع الاقتصاد الوطني في تحقيق التنمية المستدامة بالمقارنة مع النرويج التي تعتبر نموذجا للاقتصاديات النفطية المتنوعة.
- الدراسة الثانية لـ: **ضيف أحمد وعزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 11 2018، من خلال هذه الدراسة تم التأكيد على أهمية التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة حيث تم التركيز على واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر بالإشارة لمختلف الإجراءات الواجب إتباعها بغية تفعيله لتحقيق التنمية المستدامة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع الاقتصادي استراتيجية مثلى لمعالجة الاختلالات التي تشهدها البنية الهيكلية للاقتصاديات الأحادية وذلك من خلال ضمان الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع، وسنتطرق في هذا المحور إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي.

1- ماهية التنويع الاقتصادي

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي تعاريف متعددة، تختلف عن بعضها البعض باختلاف النظرة التي ينظر من خلالها إلى التنويع، ولضبط مفهوم التنويع الاقتصادي سنتناول مجموعة من التعاريف فيما يلي:

يقصد بالتنويع الاقتصادي أنه عملية تهدف لتوسيع القاعدة الاقتصادية، وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدماتية، وبالتالي المساهمة في إيجاد مصادر أخرى للدخل. (صادق ، 2013-2014، صفحة 04)

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه: محاولة إيجاد صادرات جديدة، ومصادر مختلفة للإيرادات غير المصادر التقليدية المعروفة، والعمل على الحصول على إيرادات دائمة ومستقلة من خلال التخلي عن الدور القيادي للقطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في كل القطاعات الاقتصادية. (عساف و عواد، 2014، صفحة 467)

يقصد بالتنويع الاقتصادي الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد والتي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية في إطار التنافسية العالمية , Hamidato & Baqaas) (2017, p. 79، وذلك بمحاولة رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة حتى وإن كانت تلك القطاعات لا تتميز بميزة نسبية عالية، وهو يقوم على أساس النهوض بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الواحد، أي أن التنويع الاقتصادي من منطلق هذا المفهوم ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد وغير مستديم. (مرزوك، 2013، صفحة 07)

كما يعرف التنويع الاقتصادي على أنه عملية إسهام قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك إشراكها في الاستثمارات بهدف تقليل المخاطر التي يتعرض لها البلد في حالة اعتماده على مورد واحد. (Kapunda, 2003, p. 51)

في مجال التصدير يعرف التنويع الاقتصادي على أنه يتمثل في مختلف السياسات التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع والخدمات المصدرة، والتي تكون عرضة للعديد من المخاطر كتقلبات أسعارها في السوق الدولية، وتبعا لذلك فإن التنويع الاقتصادي قد يكون أفقيا (النارو، 2019، صفحة 199)، وهو ذلك التنويع الذي ينطلق من توزيع الاستثمارات على أدوات من نفس الفئة وفي نفس القطاع (صباغ ، 2020، صفحة 69)، أو أن يكون التنويع رأسيا وهو الذي يعتمد على توزيع الاستثمارات على قطاعات متنوعة كالصناعة والزراعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات كالأسهم والسندات، وهو ما يتطلب إضافة المزيد من مراحل معالجة المدخلات المحلية أو المستوردة، وبالتالي فالتنويع الرأسي يشجع الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد (النارو، 2019، صفحة 199).

من خلال ما تقدم يمكن القول أن التنويع الاقتصادي غاية تسعى إليه الدول ذات الاقتصاد الأحادي خاصة الدول النفطية منها، فالتنويع الاقتصادي هو تلك العملية التي تتضمن تنويع الإنتاج تنويع الصادرات من سلع وخدمات، تنويع مصادر الدخل وإيرادات الدولة وإشراك القطاع الخاص في مختلف قطاعات الاقتصاد.

ثانيا : أهمية التنويع الاقتصادي

يحظى التنويع الاقتصادي بأهمية كبيرة تعود بنتائج إيجابية على الاقتصاد الوطني ككل يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- يسمح التنويع الاقتصادي بجعل الاقتصاد أقل عرضة للصدمات الخارجية، خاصة فيما يتعلق بتقلبات الأسعار المستمرة؛
- زيادة تحقيق أعلى معدلات للإنتاج وتوفير فرص عمل بشكل أفضل بالإضافة لتحقيق المزيد من الأرباح التجارية (حجاب، 2020، صفحة 232)؛
- المساهمة في تحسين الاقتصاد وجعله مرن ومتكيف مع معظم الظروف؛
- المساهمة في زيادة القيمة المضافة المحلية كالناتج المحلي الإجمالي؛
- تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعيا؛
- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة؛ (بللعما و بن عبد الفتاح ، 2018، صفحة 332)
- توفير الخبرات المحلية والأجنبية والمؤسسات الإدارية لتنفيذ الخطط التنموية؛
- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية؛
- تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛ (النارو، 2019، صفحة 204)

- يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زياد فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر المتعلقة بها التي تنتج عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل من النشاطات، وذلك بتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية.

ثالثا : أهداف التنويع الاقتصادي

ويمكن تلخيص أهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها من خلال تبنها لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي فيما يلي:

- تأمين الاستقرار الاقتصادي وإكساب الاقتصاد القدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، والتقليل من نسبة المخاطر كتقلبات أسعار المواد الأولية؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وتوفير فرص العمل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد ؛ (بن ناجي، 2007، صفحة 77)
- زيادة الصادرات والتقليل من واردات السلع الاستهلاكية خصوصا؛
- تقليص دور الدولة والسلطات العمومية في العملية الاقتصادية وتفعيل دور القطاع الخاص؛ تحسين وتيرة التنمية وذلك من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة؛
- الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية؛
- توسيع القاعدة الإنتاجية وتطوير المنتجات ما يزيد من سيطرة الإنتاج الوطني على الأسواق الداخلية ومن تم زيادة التصدير؛ (زغاشو و دهان ، 2017، صفحة 74)
- الحفاظ على القدرة التنافسية في الأسواق الدولية؛
- تكوين قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة ومتكاملة قادرة على الإستجابة لجميع التغيرات المحلية والدولية؛
- تحقيق الإستقرار للميزانية العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية المختلفة على الأقل بنسبة مساهمة متساوية لكل قطاع في الميزانية العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات.

2- مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي:

هناك العديد من العوامل التي من خلالها يمكننا الحكم على مدى التنوع الاقتصادي في أي دولة أهمها: (طيايبية و الرباع ، 2008، صفحة 438)

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، الذي تدل عليه النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى زيادة أو إنخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن؛

- درجة عدم إستقرار الناتج المحلي الإجمالي، إذ أن التنويع الاقتصادي يحد من عدم إستقراره مع مرور الزمن؛
- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع الإيرادات الحكومية، حيث أن التنويع الاقتصادي يهدف إلى تقليل الإعتماد على الإيرادات النفطية؛
- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، وكذا العناصر المكونة للصادرات النفطية، فإرتفاع الصادرات غير النفطية يدل على إزدياد درجة التنويع لاقتصادي؛
- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، إذ ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛
- درجة تدخل القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، فالتنويع الاقتصادي يعنى أساسا بزيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي الإجمالي؛
- مقاييس الإنتاجية، حيث يتم إستخدام هذه المقاييس على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

ويمكن قياس درجة التنويع الاقتصادي بالإعتماد على العديد من المؤشرات الإحصائية منها:

أولا : مؤشر هرفندال - هيرشمان

يستخدم لقياس التنويع في ظاهرة ما ، فهو يعتمد على تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، وقد هذا المؤشر أساسا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين، ويعرف هذا المؤشر

بالصيغة التالية: (UNCTAD;، 2008، صفحة 04)

$$h.h = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{xi}{x}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1-\sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث:

h.h: مؤشر هيرفندال- هيرشمان.

n: تمثل عدد النشاطات.

Xi: قيمة المتغير في النشاط أ :x . القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

تكون قيمة المعامل محصورة بين الصفر والواحد، فإذا كان مساويا للصفر معنى ذلك أن هناك تنوعا كاملا في الاقتصاد، وإذا كان مساويا للواحد فإن مقدار التنويع يكون معدوما.

كما تعد القيم المرتفعة للمعامل، أي عندما تكون قيمته قريبة للواحد دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات .

ثانيا : مؤشر أوجيف

ويقيس التنويع الاقتصادي عن طريق قياس توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات في البلد حيث يمكن أن يكون موضوع متغير النشاط الاقتصادي هو العمالة أو الصادرات أو الدخل أو الناتج المحلي ... إلخ، ويحسب بالصيغة التالية: (Nicole , 2010, p. 02)

$$\text{Ogive index} = \sum_{i=1}^{n} \frac{(si-1/n)^2}{1/n}$$

حيث:

n: عدد القطاعات في البلد.

Si: حصة القطاع من النشاط الاقتصادي.

حيث تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد، مثل معامل هرفندال - هيرشمان، والتي تفضي إلى نفس التفسير.

ثالثا : معامل التركزconcentation

يعد مؤشر جيني من أفضل مقاييس التركز وأبسطها ، ويحسب بالصيغة التالية:

حيث: (عوض خطيب ، 2011، صفحة 207)

$$G= \ 1 - \sum_{k=1}^{n}(x_k - x_{k-1})(y_k - y_{k+1})$$

Xk: يمثل التكرار التجميعي التصاعدي النسبي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي)، ويمثل على المحور الأفقي.

Yk: يمثل التكرار التجميعي التصاعدي النسبي لعدد القطاعات، ويمثل على المحور العمودي

N: يمثل عدد القطاعات.

3- محددات وعوامل نجاح التنويع الاقتصادي

يرتبط التنويع الاقتصادي بعدة متغيرات والتي تحدد نسبة نجاحه أو فشله، وتتمثل أهم محددات التنويع الاقتصادي في:

حجم الاستثمارات: تقاس قدرة الدولة على زيادة درجة تنويع اقتصادها بحجم الاستثمارات ونسب التكوين الرأسمالي في الدولة، إذ أن انخفاض مؤشر التنويع يؤدي لتحفيز الدولة على

زيادة حجم استثماراتها من أجل رفع درجة التنويع، وهو ما يوجب الدول على وضع إستراتيجيات هادفة إلى تحسين البيئة الأساسية، وذلك بهدف جذب الإستثمارات في قطاعات جديدة، وذلك بالنظر لأهمية الاستثمارات في الإهتمام بالبحوث والتطوير وزيادة دافع الإبتكار، هذا بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا والمعارف والخبرات إلى الدول المضيفة؛ (عبد الحميد، 2018، صفحة 77)

معدلات النمو الاقتصادي : بحيث تساهم معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة والمتمثلة أساسا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في رفع درجة التنويع الاقتصادي كونه يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي زيادة فرص تنوع المنتجات؛

سياسات التجارة الخارجية المطبقة: فالسياسة التجارية الحرة تؤدي إلى زيادة مستوى التخصص في سلع الميزة النسبية للبلدان إلا أنه مع مرور الوقت تحدث زيادة في مؤشر التنويع الاقتصادي وذلك للوقاية من الصدمات الخارجية؛

درجة إستقرار السياسات الكلية: المقصود بالسياسات الكلية السياسات المالية والتجارية والصناعية، ومدى توافق هذه السياسات مع تحقيق هدف التنويع الاقتصادي كما هو مخطط له حيث أن درجة إستقرار السياسات الكلية المطبقة تؤثر على درجة التنويع الاقتصادي طرديا؛

الإدارة الحكومية الراشدة: يعتبر شرطا أساسيا ولازما لبناء بيئة مناسبة للتنويع الاقتصادي وذلك من خلال تصميم وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز النمو في القطاعات الحديثة وتطويرها بما يسمح لها بالإزدهار والإسهام بشكل أكبر في الاقتصاد الوطني، بالإضافة لدور الحكومة في وضع إطار تنظيمي مناسب لدعم النشاط الاقتصادي وتوفير بيئة أعمال مناسبة، وذلك من خلال تحسين الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالتجارة الخارجية بما يضمن تسهيل عمليات الإستيراد والتصدير؛

دور القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا في التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال تشجيع الإبتكار في القطاعات غير المستغلة وتشجيع القيام بعمليات البحوث والتطوير في أنشطة ومجالات جديدة تساهم في التنويع الاقتصادي، ويتطلب ذلك قيام الحكومة بتحسين السياسات الصناعية وإزالة العقبات البيروقراطية التي تواجه بيئة الأعمال، وتشجيع الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص؛ (زغاشو و دهان، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الإقتصادي - إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، 2017، صفحة 74)

درجة إستغلال الموارد الطبيعية: فاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة من شأنه أن يؤدي لزيادة الإنتاج وتحقيق التنويع الاقتصادي، وذلك باستخدامها في تطوير الصناعات التحويلية والخدمية؛

التكامل الاقتصادي: حيث أن إتفاقيات التكامل الاقتصادي تسهم في تبسيط وتوحيد الإجراءات الجمركية عبر الحدود، وهو ما يسهم في تنمية برامج التنمية المكانية وبالتالي تحفيز النشاط الاقتصادي عبر الحدود وتحقيق التنويع الاقتصادي؛

توفر الخدمات الأساسية المناسبة : كالتعليم والتدريب والخدمات الصحية وخدمات المواصلات والإتصالات بما يسهم في رفع معدلات الإنتاج والإنتاجية.

الحوكمة : تمثل النشاط الذي تقوم به الإدارة وتتعلق بالقرارات التي تحدد التوقعات، أو التحقق

من الآداء، وتتألف إما من عملية منفصلة أو من جزء محدد من عمليات الإدارة حيث توفر الحوكمة الجيدة مزيدا من التنويع الاقتصادي؛

القدرة المؤسساتية والموارد البشرية: لها دور بارز في تعزيز قدرات وإمكانيات التنويع الاقتصادي، حيث تشير أغلب الدراسات إلى أن الإختلافات في نوعية المؤسسات يعتبر بالغ الأهمية في تحديد مدى تمكن البلدان من تجنب لعنة الموارد، فالتنويع الاقتصادي يعتبر عامل مهم في توزيع الدخل والتخلص من الفوارق الإجتماعية في مستويات التعليم وغيرها، كما أثبتت الدراسات أيضا أن تأثير المؤسساتية على النمو الاقتصادي يكون على المدى الطويل أكثر منه على المدى القصير ومن جهة أخرى فسرت إصابة الدول المرض الهولندي رغم إكتسابها لميزة توفر الموارد بالنوعية المؤسساتية للدولة، بالإضافة إلى أن البلدان التي تعتمد على المداخيل النفطية غالبا ما تتميز بالفساد والحكم السيء وإرتفاع نسبة المشاكل الداخلية والحروب الأهلية، فالدول الريعية تعاني من تقلبات أسعار النفط التي تؤثر على التنمية الإقتصادية، والتنويع الاقتصادية هو الوسيلة المثلى والوحيدة التي تمكن من الخروج من هذا الوضع الذي أطلق عليه في حالة كندا إسم "فخ المنتجات الأولية الأساسية"؛

الوصول إلى الأسواق: درجة الإنفتاح على التجارة في السلع والخدمات، رأس المال الحصول على التمويل.

المحور الثاني: العلاقة بين التنويع الاقتصادي واستدامة التنمية

تكمن أهمية التنويع الاقتصادي أساسا في دوره في تحقيق التنمية المستدامة، سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز كيفية مساهمة التنويع الاقتصادي في إرساء معالم التنمية المستدامة .

1- التنويع الاقتصادي مدخل لتجنب لعنة الموارد

توصلت أغلب الدراسات إلى أن وفرة الموارد الطبيعية تؤدي في المدى الطويل الأجل إلى تراجع الآداء الاقتصادي ومؤشرات التنمية الاقتصادية، وهو ما يصطلح عليه " لعنة الموارد ".

أولا: مفهوم لعنة الموارد

يقصد بلعنة الموارد العلاقة ذات الأثر العكسي بين درجة الإعتماد على الموارد الطبيعية ومعدلات النمو الاقتصادية، أي أن زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة يؤدي إلى ضعف النمو الاقتصادي مما يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية. (سليمان، 2015، صفحة 04)

لكن ليس بالضرورة أن يؤثر توفر الموارد الطبيعية على التنمية، فالعديد من الدول وبالرغم من إمتلاكها الموارد الطبيعية إلا أنها تتمتع باقتصاد أكثر تنوعا ومعدلات نمو مرتفعة، وبالتالي فإن تحول الموارد من نعمة إلى نقمة يرجع إلى سوء إستغلال وإدارة العوائد المتأتية من تلك الموارد". (هادي و خاوي، 2014، صفحة 04)

ثانيا: التفسير الاقتصادي للعنة الموارد

فسر خبراء الاقتصاد الأداء الاقتصادي المتراجع لبعض الدول الغنية بالموارد عدة تفسيرات ويعد المرض الهولندي من أهم التفسيرات الاقتصادية لنقمة الموارد.

أ.مفهوم المرض الهولندي: أستخدم مصطلح الداء الهولندي أول مرة عام 1959، لوصف الأضرار قصيرة الأجل التي لحقت بهولندا بعد اكتشاف حقل غزونينغن الكبير للغاز الطبيعي في بحر الشمال، وطفرت الموارد التي حصلت في الستينات والثمانينات وما نتج عنها من إنعكاسات خطيرة لم تكن متوقعة، حيث أصبحت العملة الهولندية أكثر قوة وارتفعت قيمتها، مما أدى لتراجع القدرة التنافسية للصادرات وانكمشت قطاعات تجارية أخرى من الاقتصاد .(بن الزين و رحمان، 2017، صفحة 284)

من خصائص هذه الظاهرة هو الإعتماد على اليد العاملة الأجنبية، وارتفاع أسعار السلع وضعف الميزة التنافسية للصناعات الوطنية، وهذا المناخ الاقتصادي يشجع على إستيراد السلع الأساسية نظرا لتدني قيمتها أمام منتجاتها المحلية، ومن ذلك تنشأ أمراض إقتصادية متعددة جراء المرض الهولندي، من تعطيل قوى الإنتاج، وعدم الإستغلال الكفؤ للموارد المتاحة، وسيطرة الاقتصاد الريعي . (بللعما و بن عبد الفتاح ، 2018، صفحة 34)

ب .تحليل نظرية الداء الهولندي: لأغراض هذا التحليل يفترض وجود ثلاث قطاعات:

- القطاع النفطي المخصص للتصدير؛
- قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري غير النفطية؛
- قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري.

وحسب نظرية الداء الهولندي يوجد أثرين للزيادة المفاجئة في الإيرادات النفطية على الاقتصاد هما:

- ✓ **أثر الإنفاق :** ويتعلق باستخدام المداخيل، إذ يقوم بتحليل الأثر الكلي لإرتفاع المداخيل الناتج عن الزيادة في الإيرادات النفطية، ويبدأ أثر الإنفاق بتدفق العملات الأجنبية الناتج عن زيادة صادرات قطاع النفط فيرتفع الدخل مما يؤدي إلى تزايد الطلب على السلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري والسلع غير القابلة للتبادل التجاري، مما يؤدي إلى تزايد الواردات وارتفاع أسعارها، في حين ارتفاع الطلب على النفط يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملة المحلية، فيرتفع سعر الصرف وينتج عن ذلك إضعاف القدرة التنافسية للسلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري، والنتيجة هي إنكماش قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري غير النفطية، أي صادرات القطاعات المنتجة الأخرى.
- ✓ **أثر تحويل الموارد** : وذلك نتيجة للتغير في القطاع النفطي، فمن منطلق أن الاقتصاد يعمل وفق مبدأ التشغيل الكامل، وأن عامل الإنتاج الوحيد المتغير هو الأيدي العاملة، فإن تزايد الإيرادات النفطية يؤدي إلى إنتقال الأيدي العاملة من قطاع السلع غير النفطية القابلة للتبادل التجاري إلى قطاع النفط، لارتفاع الأجور فيه، أو إلى قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري بهدف تلبية الطلب المتزايد عليها، فيؤدي بذلك أثر تحويل الموارد إلى إضعاف القطاعات الأخرى وانخفاض معروض السلع القابلة للتبادل التجاري لهذه القطاعات (زادة، 2003، صفحة 50).

ثالثا : التنويع الاقتصادي إستراتيجية لتجنب لعنة الموارد

بالرغم من الأثر السلبي الناجم عن توفر الموارد الطبيعية إلا أن العديد من الدراسات أكدت أنه يمكن تجنب الآثار السلبية بمجرد إعتماد استراتيجية للتنويع الاقتصادي.

فتحليلات الداء الهولندي تشير إلى أن الموارد الطبيعية تؤدي إلى إرتفاع الأسعار المحلية وبالتالي انخفاض الطلب عليها، ومن تم تراجع أداء القطاع الصناعي وانخفاض معدلات الإنتاج وبالتالي فإنه لرفع مستويات الإنتاجية يعد التنويع الاقتصادي الوسيلة الأكثر فعالية، من خلال توسيع قاعدة النشاطات الصناعية . (هاني، 2018، صفحة 13)

كما أن الدول التي تتميز بتوفر رأس المال البشري وتقدس التعليم والتدريب والإبتكار تحقق معدلات نمو جيدة، وتكون أقل عرضة لتأثير الداء الهولندي، كون هذه الدول إستفادت

من ممتلكاتها من الموارد الطبيعية في تنويع اقتصادها وذلك بالإستثمار في رأس المال البشري. (Gylfason & others, 1999, p. 221)

بالإضافة إلى أن العديد من الدراسات توصلت لحقيقة مفادها أن لعنة الموارد تزول بمجرد إنتهاج الدولة الغنية بالموارد الطبيعية إستراتيجية لتنويع صادراتها. (Suchs & andrew , 1995, p. 26)

يمكن القول أن السبب الحقيقي وراء إنتشار الداء الهولندي لم يكن إمتلاك البلد للموارد الطبيعية، إنما يكمن أساسا في ضعف التنويع الاقتصادي وضعف تسيير الإيرادات، وأنه لابد من ضرورة التنويع الاقتصادي لتفادي آثار الداء الهولندي.

2- دور التنويع الاقتصادي في تحقيق نمو اقتصادي مستدام

إن إستراتيجية التنويع الاقتصادي تلعب دورا بارزا في تحقيق نمو اقتصادي مستدام سنحاول الإشارة إلى بعض الدراسات التي تؤكد طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي ومعدل النمو المستدام.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي المستدام

لقد حظي النمو الاقتصادي بكثير من الإهتمام والدراسة، حيث قدم فيه العديد من التعريفات منها:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه: التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي، وبالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية". (ناجي و خليفة، 2001، صفحة 07)

ويعرف النمو الاقتصادي المستدام كذلك بأنه:" حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي". (عجمية و آخرون، مصر، صفحة 77)

ويعرف معدل النمو الاقتصادي بأنه تلك الزيادة السنوية في الإنتاج المادي معبرا عنها بالقيمة أو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي. (Mladen , 2015, p. 55)

وليكون نموا اقتصاديا مستداما لابد أن يكون هناك:

- ✓ تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي؛
- ✓ أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية؛
- ✓ أن تتسم الزيادة في متوسط نصيب الفرد بصفة الإستمرارية.

ثانيا: التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام

هناك العديد من الدراسات التي أكدت دور التنويع الاقتصادي في تحقيق نمو اقتصادي مستدام نذكر منها:

أكدت نبيلة نوي من خلال إجرائها لدراسة قياسية لقياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر، أن ضعف التنويع الاقتصادي يؤثر سلبا على إستقرار النمو الاقتصادي، حيث توصلت الدراسة إلى أن زيادة تكز الصادرات بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة تذبذب النمو الاقتصادي بـ 11.50179 بالمائة، وأن زيادة تركيز الإيرادات الحكومية بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة تذبذب النمو الاقتصادي بـ 3.716480 بالمائة. (نوي، 2018، صفحة 186)

وأكد ANDROW ROSSER من خلال دراسته أن الدول التي تتميز بتنوع مرتفع، تتميز كذلك بإرتفاع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، عكس الدول التي تتميز بتركز كبير فتتميز بضعف نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

كما أثبتت دراسة لـ KOREN AND OTHERS أن ضعف التنويع الاقتصادي يؤدي إلى حدوث تذبذبات في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، ومع العلم بأن هناك علاقة طردية بين مستويات الإنتاج ومعدل النمو الاقتصادي، فإنه لرفع معدلات النمو الاقتصادي لابد من زيادة درجة التنويع الاقتصادي. (نوي، أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية، ، 2017، صفحة 124)

3- التنويع الاقتصادي مدخل لاستدامة الموارد الاقتصادية

تعتبر الموارد الاقتصادية صمام أمان لاستمرارية الحياة لفترة طويلة الأمد، إلا أنها تقسم إلى قسمين، موارد طبيعية متجددة وأخرى غير متجددة يهددها الإستنزاف وبات الحفاظ عليها لضمان حقوق الأجيال المستقبلية موضوع الساعة.

أولا: استنزاف الموارد الطبيعية

استنزاف الموارد الطبيعية مشكلة تؤرق العلماء وتهدد إستدامة التنمية واستمرارية الحياة عموما ويقصد باستنزاف الموارد الطبيعية: الاستخدام غير الرشيد لها ، أي التبذير في إستخدامها على نحو يعرضها للنفاذ أو فقدان القدرة على التجدد قبل إيجاد بدائل كافية لإحلالها محلها". (عبد البديع، 2003، الصفحات 9-10)

كما تعرف أيضا على أنها : " التقلل من قيمة الموارد أو إختفائها من آداء دورها في شبكة الحياة والغذاء، ولا تكمن خطورة استنزاف الموارد فقط عند حد اختفاء مورد ما أو تقليل قيمته فحسب، إنما تأثير هذا الاستنزاف على توازن النظام الإيكولوجي والذي ينتج عنه أخطار

غير مباشرة بالغة الخطورة، ذلك أن استنزاف مورد من الموارد يتعدى أثره إلى بقية الموارد الأخرى، ومن هنا تتسع دائرة المشكلة وتتداخل محليا عالميا بما يؤثر على النظام الإيكولوجي للعالم كله." (عبد المقصود، 1981، صفحة 07)

ثانيا: التنويع الاقتصادي إستراتيجية لاستدامة الموارد الطبيعية

إن وجود الموارد الطبيعية المتجددة لا يغني عن الحاجة للموارد الطبيعية غير المتجددة، إذ لا يمكن إحلالها بصفة كاملة ، ويبقى الإنسان في حاجة لحد منها ، ولعل السيناريو الأنسب الذي يمكن من الإستفادة من الموارد لآجال طويلة مع الحفاظ على استمرارية عملية النمو هو ترشيد عملية إستغلال الموارد الطبيعية وعدم التركيز على مورد واحد فقط ما يعجل بنفاذه (مصطفى إبراهيم ، 1985، صفحة 25)، كما أن التنويع الاقتصادي يعزز قدرة الاقتصاد على مواجهة نضوب الموارد الطبيعية، فهو من خلال فتح طرق متنوعة للنشاط الاقتصادي يمكن من توفير الإحتياجات الأساسية للأفراد، ويضمن عدم الإفراط في إستغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية إلى حد النضوب والتدهور البيئي. (Michael & Anthony , 2015, p. 89)

4 - نموذج تفعيل إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة

من خلال تقييمنا للتنويع الاقتصادي في الجزائر نلاحظ أنه وبالرغم من جهود الدولة المبذولة إلا أن الاقتصاد الجزائري لايزال يعاني من التبعية النفطية، لذلك فمن الضروري على الدولة وضع استراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي بناء على الإمكانيات المتاحة، مع ضرورة التأكيد على أن تكون بنود هذه الاستراتيجية دقيقة وواضحة حتى يتم تحقيق الأهداف المسطرة ضمنها، وفي هذا الإطار نقترح النموذج الموالي:

إعادة النظر في استراتيجية القطاع الفلاحي: يعتبر القطاع الفلاحي إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية كونه يوفر الإنتاج الغذائي ويمكن من تحقيق الإكتفاء الذاتي، بالإضافة لمساهمته في زيادة الدخل الوطني، لكن واقع القطاع الفلاحي في الجزائر يستدعي إعادة بعثه من جديد وذلك من خلال:

- الإستخدام الأمثل للأراضي القابلة للزراعة والمحافظة عليها؛
- الاهتمام بالتربة والحفاظ على الموارد المائية وإقامة السدود لتوفير المناخ المناسب للزراعة؛
- محاربة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية؛
- تقديم التحفيزات والدعم المالي للمستثمرين والفلاحين، كتقديم مبالغ مالية لأحسن المنتجات مثلا؛ تشجيع الأفراد على خدمة القطاع الفلاحي؛
- إقامة دورات تعليمية ومراكز تكوينية لتنمية القدرات وتكوين كفاءات في المجال الفلاحي؛

- تشجيع الإستثمارات في القطاع الفلاحي، واستقطاب الأجنبية منها قصد الإستفادة من الخبرات والوسائل التقنية؛ (ركابي و عزازي، 2019، صفحة 279)
- خفض تكاليف المنتجات الزراعية؛
- دعم استخدام التقنيات الحديثة في القطاع الفلاحي، وتحسين ظروف عمل الفلاحين؛
- الاهتمام بخدمة التسويق والنقل والمواصلات؛
- تهيئة الظروف التشريعية والقانونية والمؤسساتية التي تؤطر وتنظم العمل في القطاع.

العمل على تطوير القطاع الصناعي: في ظل المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي في الجزائر لابد من إعادة هيكلته من خلال:

- التركيز على التدريب المهني والتقني وتكوين مهارات صناعية؛
- تنويع الهيكل الصناعي ورفع كفاءته، والتركيز عل الصناعات القادرة على تحقيق النمو والمنافسة في الأسواق الخارجية؛
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية بتوفير مناخ إستثمار ملائم؛
- تشجيع ودعم الإعتماد على التكنولوجيات الحديثة والمتطورة؛
- تقديم حوافز للعاملين والإدارات من أجل رفع كفاءة آداء المؤسسات؛
- ضرورة الإهتمام بدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية؛
- العمل على إعادة تأهيل المناطق الصناعية وذلك بتحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية.

الإعتناء بالقطاع السياحي: نظرا لما تمتلكه الجزائر من إمكانيات سياحية هائلة غير مستغلة بشكل جيد، لابد من العمل على النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر ليكون مخرج الجزائر من عصر التبعية النفطية، وذلك من خلال:

- إعطاء الأهمية اللازمة لقطاع السياحة واستغلاله في تحقيق التنمية المستدامة؛
- تنويع المنتج السياحي، كون الجزائر تزخر بثروات طبيعية وتاريخية وثقافية متنوعة تمكنها من ذلك؛
- تفعيل دور الإعلام السياحي والاعتماد على الترويج السياحي الإلكتروني؛ تشجيع بناء الفنادق وتدعيم طاقات الإيواء السياحي ومناطق الجذب السياحي؛
- العمل على توفير بيئة جذب سياحي تتوفر على كافة المتطلبات، وبناء ثقافة مشجعة على ترويج السياحة؛

- المحافظة على الموارد السياحية لضمان حق الأجيال القادمة في إستغلالها؛
- العمل على تحسين جودة صناعة السياحة والإستفادة من تجارب الدول المجاورة والرائدة في مجال السياحة؛
- مواكبة التطور الحاصل في حركة السياحة العالمية وتوفير الإمكانيات اللازمة لمسايرة هذا التطور وتدعيم البنى التحتية الموجهة للقطاع السياحي ؛
- تشجيع الإستثمارات الداخلية والخارجية الموجهة للقطاع السياحي؛
- تكوين شراكات مع الدول الرائدة في مجال السياحة بهدف إكتساب الخبرات وتحقيق التنمية السياحية.

تفعيل دور الطاقات المتجددة: كون الجزائر تمتلك إمكانيات هائلة من الطاقات المتجددة تؤهلها لتحل محل الطاقات الأحفورية الناضبة والملوثة وقادرة أن تكون البديل الأنسب للنفط إذا ما أحسن استغلالها، وعليه نقترح الإجراءات التالية لتفعيل القطاع الطاقوي في الجزائر:

- الحد من استهلاك النفط وكفح استخدامه خصوصا في النقل؛
- تكييف الآلات والعتاد الذي يشتغل بالطاقة مع نوعية الطاقة المتجددة؛
- تشجيع المستهلكين على الإعتماد على الطاقات المتجددة، سواء الأفراد أو المؤسسات؛
- توزيع مصانع إنتاج الطاقات المتجددة ومناطق إستغلال الطاقة المتجددة، الذي من شأنه أن يقلل كلفة النقل؛ (موساوي و موساوي ، 2017، صفحة 393)
- دعم البحوث العلمية في المجال الطاقوي بهدف إيجاد طرق وأساليب أحدث في استغلال الصادر الطاقوية، وبالتالي التخفيض من التكاليف؛
- إدخال الطاقات الجديدة والمتجددة في المنظومة الدراسية، وفتح معاهد متخصصة في المجال التقني و الإقتصادي لها، وتكوين الكفاءات التقنية والإدارية في القطاع ؛
- تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع؛
- البحث عن التوليفات المناسبة من الخيارات الطاقوية المتاحة في البلاد؛
- زيادة عدد التجارب ومحطات الطاقات المتجددة لتغطية الطلب المحلي، ومن تم تصدير الفائض نحو الخارج.

وللوصول إلى النتائج المرغوبة يجب أن لا يقتصر العمل على كل قطاع على حدى، بل يجب تدعيم الترابط بين القطاعات الإقتصادية المختلفة، بحيث كل قطاع يخدم القطاعات الأخرى ويكملها.

خاتمة:

يعتبر ضعف التنويع الاقتصادي مشكلا هيكليا لأي دولة و خاصة الدول الريعية، و هذا الوضع يتطلب مراجعة السياسات الاقتصادية و معالجة أسباب الخلل في الاقتصاد الوطني، و انتهاج استراتيجية تشمل كل القطاعات دون استثناء وزيادة مساهمتها في الاقتصاد، فأزمة الجزائر حاليا ليست أزمة مالية بقدر ما هي أزمة حوكمة و سياسات اقتصادية فاشلة، فالوفرات المالية النفطية يمكنها ان تسهم بشكل فعال في خلق قطاعات إنتاجية جديدة كالقطاع الصناعي و الزرابي، السياحة و الطاقات المتجددة، و خاصة أن مواكبة التطورات الدولية يستدعي تطوير الصناعات و ضمان الأمن الغذائي و إمدادات طاقة كافية تتوافق مع المتطلبات العالمية و البيئية، بالإضافة إلى بناء قطاع سياحي مدر للثروة، كما يمكن الإطلاع على التجارب الدولية في مجال التنويع و الإستفادة منها لإستغلال الإمكانيات المتاحة بكفاءة عالية.

نتائج البحث:

- تهدف التنمية المستدامة لإيجاد توازن بين النظام الاقتصادي ومراعاة محدودية الموارد الطبيعية والعمل على عدم إستنزافها حفاظا عليها للأجيال القادمة، بالتالي فإنها تعتبر من المواضيع الإستراتيجية التي يتجند العالم لمحاولة إرساء مبادئها.
- للتنويع الاقتصادي دور فعال في إرساء الإستدامة، ذلك لدوره في تجنب لعنة الموارد وتحقيق النمو المستدام بالإضافة للحفاظ على الموارد الطبيعية.
- يعتبر التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية ومسلكا أمنا للتخلص من التبعية للمورد الواحد و سبيل لتحقيق التنمية المستدامة.

مقترحات البحث:

- وضع إستراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي؛
- تحسين جودة المؤسسات ومؤشرات الحكم الراشد؛
- تحسين مناخ الأعمال لجذب الاستثمار الأجنبي وتنمية الروابط الرأسية والأفقية؛
- مواصلة دعم القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع ضرورة المراقبة والتوجيه الجيد؛

قائمة المراجع:

1. محمد هاني. (2018). أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية. *السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 2000 - 2015*. جامعة المدية، الجزائر.
2. أسماء بللعما ، و دحمان بن عبد الفتاح . (2018). إستراتيجيات التنويع الإقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية . *مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية و الإقتصادية، 07*(01).
3. إكرام حجاب. (2020). التنويع الإقتصادي كخيار تنموي مستدام القطاع السياحي المغربي نموذجا. *مجلة دراسات العدد الإقتصادي، 11*(01).
4. حسين بن ناجي. (2007). دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر. *أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية*. جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
5. حمزة بن الزين، و أمال رحمان. (2017). أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية: دراسة حالة الجزائر. *مجلة آداء المؤسسات الجزائرية*(12).
6. خالد هاشم عبد الحميد. (2018). التنويع الاقتصادي و التنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات ،. (جامعة حلوان، المحرر) *مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 19*(01)، 75-98. doi:10.21608/JPSA.2018.128822
7. رفيقة صباغ . (2020). التنويع الإقتصادي : إستراتيجيات لما بعد البترول. *مجلة أوراق إقتصادية، 4*(1).
8. رفيقة موساوي ، و زهية موساوي . (2017). دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة المالية والأسواق، 04*(01)، 391-410.
9. زين الدين عبد المقصود. (1981). *البيئة والإنسان - علاقات ومشكلات* - . الكويت: دار البحوث العلمية.
10. صادق هادي، و محمد خاوي. (28-29 أكتوبر, 2014). الملتقى الدولي حول تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لاستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الالفية الثالثة بالجزائر. *لعنة الموارد والداء الهولندي في الإقتصاديات النفطية : قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج، دراسة تحليلية . الجزائر والنرويج* . جامعة المسيلة، الجزائر.

11. صدام ركابي، و فريدة عزازي. (2019). واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في تمويل الاقتصاد الوطني. دراسة قياسية باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ardl) للفترة(1990-2015). *مجلة المالية والأسواق، 06*(01)، 272-291.
12. ضياء الناروز. (2019). *أهم قضايا الموارد الإقتصادية و التنويع الإقتصادي*. مصر: دار التعليم الجامعي.
13. طيايبية, س & ,.الرباع , ا .(2008) .مداخلة ضمن الملتقى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المالحة .*التنويع الإتصادي خيار إستراتيجي لإستدامة التنمية* .جامعة سطيف, الجزائر.
14. عاطف لافي مرزوك. (2013). التنويع الإقتصادي في بلدان الخليج العربي، مقاربة للقواعد و الدلائل. *مجلة الإقتصاد الخليجي، 30*(24).
15. كريستين إبراهيم زادة. (2003). المرض الهولندي ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة . *مجلة التمويل و التنمية، 40*(01).
16. محمد عبد البديع. (2003). *إقتصاد حماية البيئة*. مصر: دار أنمين للطباعة .
17. محمد ناجي، و حسن خليفة. (2001). *النمو الإقتصادي النظرية والمفهوم*. مصر: دار القاهرة للنشر.
18. محمد عبد العزيز عجمية، و آخرون. (مصر). *التنمية الإقتصادية بين النظرية والتطبيق النظريات – الاستراتيجيات - التمويل*. 2007: الدار الجامعية.
19. محمد مصطفى إبراهيم . (1985). *مبادئ إقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية*. مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
20. مريم زغاشو،و محمد دهان.(2017).دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الإقتصادي - إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا. *مجلة العلوم الإنسانية، أ*(48).
21. ممدوح عوض خطيب . (2011). أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي. *المجلة العربية للعلوم الإدارية، 18*(2)، 203-231.
22. نبيلة نوي. (2017). أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية، . *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. جامعة سطيف ، تخصص الاقتصاد والتنمية المستدامة، الجزائر.
23. نبيلة نوي. (2018). التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية - دراسة حالة الجزائر-. *دراسات اقتصادية، 12*(03)، 180-194.

24. نزار ذياب عساف، و خالد روكان عواد. (2014). متطلبات التنويع الإقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الإقتصاد الحر.*مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية و الإدارية، 06*(12).

25. هادي صادق . (2013-2014). دور التنويع الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات النفطية، دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012. *رسالة ماجستير تخصص إقتصاد دولي وتنمية مستدامة*. كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

26. هيثم سليمان. (2015). دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق. *مجلة الإقتصاد الخليجي، 31*(25)، 1-26.

27. Gylfason, t., & others. (1999). a mixed blessing, natural ressources and economic Growth,. macroeconomic dynamics.

28. Hamidato , M., & Baqaas , A. (2017). Economic Diversification in Algeria. Global journal of economic and business, 02(02), 74-82.

29. Kapunda, S. (2003). Diversification and poverty eradication in Botswana. Botswana Journal of African Studies(17).

30. Michael , C., & Anthony , C. (2015). Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria. Open Journal of Political Science, 05(02), 87-94. doi:10.4236/ojps.2015.52010

31. Mladen , M. (2015). economic growth and developement. journal of process management and new thechnologies, 03(01), 55-61.

32. Nicole , P. (2010). Measurement of Specialization – The Choice of Indices. FIW Working Paper series(62).

33. Suchs , j., & andrew , w. (1995). natural ressources abundance and economic Growth. cambridj university: national bureau ofeconomic research working.

34. UNCTAD;. (2008). Handbook of Statistics. Récupéré sur united nations conference on trade and development: https://unctad.org/publication/unctad-handbook-statistics-2008